

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 28 إبريل 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5701)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - «أفاق المستقبل».. إسهام علمي متميز

الإمارات اليوم

03 - جهود مكثفة للارتقاء بالموارد البشرية

تقارير وتحليلات

04 - هل بدأ الصراع بين «الحوثيين» وحلفائهم في الداخل؟

05 - ثلاثة أوهام بشأن العقوبات ضد إيران

- توجّه الصين نحو تعزيز علاقاتها الدفاعية مع باكستان.. لماذا يمثل

07 - قلقاً للمند؟

شؤون اقتصادية

08 - «إنكس» اليابانية تحصل على حصة في امتياز نفطي إماراتي

من إصدارات المركز

09 - المجال الحيوي للخليج العربي.. دراسة جيواستراتيجية



«آفاق المستقبل».. إسهام علمي متميز

يولي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية اهتماماً استثنائياً بالدراسات المستقبلية في المجالات كافة، في إطار مواكبته لمختلف التطورات الإقليمية والدولية، والسعي إلى استشراف مساراتها المستقبلية، وبما يخدم صانعي القرار في بناء سياسات عامة فعالة، تأخذ في الاعتبار متطلبات المجتمع من ناحية، وتتواءم مع الطموحات المستقبلية للدولة من ناحية ثانية. وتُعدُّ مجلة «آفاق المستقبل» التي تصدر عن المركز نافذة علمية مهمة في هذا الشأن، وتمثل إثراء للدراسات المستقبلية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة العربية بوجه عام، لأنها تركز على القضايا ذات التداعيات المستقبلية، وتهتم بمعالجة الظواهر الجديدة التي لا تزال في قيد التشكل، وتسعى إلى تقديم رؤى علمية متكاملة إزاءها، من خلال التوصل إلى مجموعة من البدائل والخيارات تساعد صانعي القرار في التعامل الفاعل معها، واحتواء أي تداعيات مستقبلية قد تترتب عليها. ولا شك في أن مجلة «آفاق المستقبل» تعبّر عن فلسفة العمل في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، التي تقوم على الرغبة الدائمة في التحديث والتطوير والتجديد، لمواكبة المتغيرات كافة التي يشهدها المجتمع الإماراتي والخليجي والعربي بوجه عام، وتناولها بشكل علمي رصين. وتتركز المجلة على القضايا ذات الطابع المستقبلي، سواء في تفاعلاتها أو تداعياتها، خاصة القضايا الملحة التي باتت تفرض نفسها بقوة في الآونة الأخيرة، وتمثل عامل قلق لجميع دول المنطقة، فرضتها التغيرات والمستجدات التي شهدتها المنطقة والعالم وهي قضايا تتطلب معالجات علمية بعيداً عن التناول السريع أو السطحي، وعلى رأسها، قضايا الإرهاب العابر للحدود، والجرائم المنظمة، والهجمات الإلكترونية، وقضايا المناخ والبيئة، والطاقة. ولعل المتابع لمجلة «آفاق المستقبل» منذ صدور عددها الأول، حتى عددها الأخير الذي صدر حديثاً يلحظ بوضوح كيف نجحت المجلة في تناول العديد من هذه القضايا وتبسيط الضوء عليها بشكل علمي، كما حرصت على تناول القضايا التي تتواءم مع احتياجات المجتمع الإماراتي والخليجي والعربي بوجه عام.

وتُعدُّ مجلة «آفاق المستقبل»، بما تتضمنه من دراسات علمية، وما تثيره من قضايا مستقبلية، أحد الإسهامات الرائدة والمتميزة لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في مجال الدراسات المستقبلية، حيث تركز في موضوعاتها على المعالجات غير التقليدية للقضايا التي ترتبط بشكل وثيق بدولة الإمارات العربية المتحدة، ودراسة مساراتها المستقبلية، وبما يتواءم مع أهداف التنمية الشاملة، ويخدم «رؤية الإمارات 2021» التي تستهدف جعل الإمارات واحدة من أفضل دول العالم في المجالات كافة. كما تحرص مجلة «آفاق المستقبل» على متابعة ودراسة القضايا والمستجدات التي تطرأ على المستويات الخليجية والعربية والإقليمية والدولية، واستخلاص تداعياتها المختلفة على دولة الإمارات العربية المتحدة. ونظرة سريعة إلى العدد الأخير من المجلة، توضح ذلك بجلاء، حيث تناولت افتتاحية المجلة لسعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الكلمة الرئيسية التي ألقاها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة -حفظه الله- في فعاليات «الدورة الثالثة للقمّة الحكومية»، في فبراير الماضي؛ بصفته نموذجاً متميّزاً، وشاهداً حياً على علوِّ قيمة الإرادة لدى القيادة الرشيدة للدولة. وإلى جانب ذلك يتناول ملف العدد تطورات الأوضاع في اليمن، واحتمالاتها المستقبلية، إضافة إلى عدد من الموضوعات في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتكنولوجيا.

لقد وضع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، منذ إنشائه في عام 1994 على عاتقه العمل على إثراء حركة البحث العلمي محلياً وعربياً ودولياً، وأولى اهتماماً خاصاً بتطوير الدراسات المستقبلية والمساعدة في توطئتها في المنطقة العربية، وقد نجح في ذلك سواء من خلال مجلة «آفاق المستقبل»، أو من خلال إصداراته العلمية الرصينة، التي تتناول القضايا المختلفة، وتسعى إلى التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية.

جهود مكثفة للارتقاء بالموارد البشرية

تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة دوماً حرصها الشديد على دعم الموارد البشرية وتطويرها، بما يتوافق مع تطلعاتها إلى التنمية المستدامة، والارتقاء إلى مصاف الدول الأكثر تطوراً. وقد شهدت الفترة الماضية مبادرات وخطوات عدة للدولة في هذا الاتجاه، إذ أعلنت «الهيئة الاتحادية للموارد البشرية»، في إطار سعيها إلى بناء منظومة استراتيجية للارتقاء برأس المال البشري، تدشين مركز وطني لريادة تنمية الموارد البشرية، يستهدف تطوير الاستراتيجيات والحلول المتعلقة بتنمية الموارد البشرية المواطنة، وإيجاد حلول ناجعة لمواجهة تحدياتها، من خلال تطوير شراكات استراتيجية مع المؤسسات العالمية، بما يضمن تطبيق أفضل الممارسات في هذا الخصوص. وإيماناً بأهمية الاستعانة بالأسس والمناهج العلمية في تطوير القوى البشرية، وضرورة الاستفادة من البحث العلمي للارتقاء بالمجتمع الإماراتي لينافس مجتمعات الدول المتقدمة، وتوظيفها لخدمة اقتصاد ومجتمع المعرفة، فإن المركز سيهتم بإعداد دراسات وبحوث للخروج بحلول مناسبة لمعالجة التحديات التي تواجه تنمية الموارد البشرية، ليس على الصعيد المحلي فقط، بل على مستوى المنطقة كلها أيضاً.

والجدير بالذكر أن تدشين المركز يأتي تنفيذاً لقرارات «القمة الحكومية الثالثة»، التي عقدتها الحكومة الإماراتية في شهر فبراير الماضي، وأكد خلالها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، ضرورة صياغة استراتيجية وطنية مستقبلية تركز على تنمية الموارد البشرية، وقال سموه: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، لديها رؤية واستراتيجية شاملة محورها تنمية الموارد البشرية، التي نراهن عليها لمواجهة التحديات، وضمان مستقبل زاهر للأجيال القادمة».

وفي الإطار نفسه، تستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة «مؤتمر الموارد البشرية الدولي 2015»، الذي ينعقد خلال الفترة 26 - 28 إبريل، تحت عنوان «الإبداع والرؤية المستقبلية لرأس المال البشري»، وتنظمه «الهيئة الاتحادية للموارد البشرية»، بمشاركة 500 خبير عالمي في مجال التنمية البشرية؛ لمناقشة طرق تنمية رأس المال البشري، والتحديات التي تواجه عملية الاستفادة الكاملة من إمكانات الموظفين. ويستهدف المؤتمر كذلك إيجاد حلول مبتكرة للارتقاء بالقوى البشرية، وفقاً لأساليب علمية تنسجم مع طبيعة الوضع المحلي من جانب، والتغيرات السريعة الطارئة في المجتمعات الحديثة من جانب آخر، ولاسيما في القطاع التكنولوجي، التي باتت تخلق تحديات إضافية ومنتسرة في تطوير القوى البشرية، من قبيل إمكانية إحلال التكنولوجيا المتقدمة بديلاً عن العنصر البشري، وسبل التغلب على التداعيات السلبية لذلك.

هذه المبادرات والفعاليات تؤكد، من دون أدنى شك، حرص الإمارات، قيادة وحكومة، على توفير سبل الرعاية الكاملة لمواردها البشرية، وحرصها التام على الاستفادة القصوى منها، وتمكينها من خدمة مجتمعها والمساهمة في الارتقاء به، وتمكينها في نهاية المطاف من الاستفادة من عوائد التنمية الشاملة والمستدامة.

وقمثل تلك المبادرات والفعاليات إنجازات جديدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي دأبت طوال السنوات الماضية على إحراز تقدم متواصل في مؤشرات التنمية البشرية العالمية، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، فقد صنفت الإمارات منذ سنوات عدة ضمن «فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً». وهذه النجاحات جميعاً تأتي ترجمة للدعم القوي من قبل القيادة الرشيدة، التي وضعت على رأس أولوياتها تطوير رأس المال البشري ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع الإماراتي، وتحقيقاً للاستراتيجيات الوطنية وفي مقدمتها «رؤية الإمارات 2021».

هل بدأ الصراع بين «الحوثيين» وحلفائهم في الداخل؟

في الوقت الذي انحسرت فيه قوة «الحوثيين» وحلفائهم الميدانية على الأرض، وخسروا نحو 70% من المناطق التي كانوا قد استولوا عليها في وقت سابق، فإن ثمة مراقبين يرون أن التشكيلات القبلية الجديدة للمقاومة الشعبية، من شأنها التسريع بهزيمة «الحوثيين» كلياً.



تفتيش في شوارع رئيسية، عند مخارج ومدخل الطرقات المؤدية إلى منزل علي عبدالله صالح، ونجلاه العميد الركن أحمد علي عبدالله صالح في حي فج عطان بصنعاء، وهو أمر أثار حفيظة القوات الموالية لصالح، ويترقب محللون أن تندلع المواجهات المسلحة بين الجانبين قريباً، ولاسيما أن «الحوثيين» لم يكتفوا بمحاصرة منزل صالح ونجلاه، بل قاموا بمحاصرة عدد من الدور التابعة لقيادات من «حزب المؤتمر العام الشعبي» الذي يتزعمه صالح، حيث كانت قد انشقت عنه ورغبت في التوجه إلى الرياض؛ للمشاركة في الحوار الذي دعت إليه برئاسة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وهو ما يرفضه «الحوثيون».

غير أن المتغير اللوجستي الأكثر تأثيراً في العمليات العسكرية لـ «الحوثيين»، يتمثل في الحصار البحري والجوي الذي تفرضه قوات التحالف العربي و«مجلس الأمن» على إمدادات «الحوثيين» من السلاح القادم من الخارج، وبالرغم من المحاولات الإيرانية لمعالجة هذا المتغير من خلال سعيها لإمداد حلفائها «الحوثيين» بالسلاح، فإن المحاولات باءت جميعاً بالفشل، وكرد فعل يائس على العجز الحوثي الميداني، لجأ الأخيرون إلى منع دخول المساعدات الإنسانية إلى المدن المتضررة، فضلاً عن استهداف المدنيين العزل. لكن «الحوثيين»، الذين سيضطرون إلى الانسحاب إلى مواقعهم وتسليم أسلحتهم في النهاية، يسعون اليوم جاهدين، للسيطرة على تعز ومأرب وعدن، لدعم أوراقتهم في أي مفاوضات مقبلة، والسؤال الآن: ماذا لو تمت هزيمتهم في هذه المدن الثلاث، وباتوا منبوذين من جُل الشعب اليمني؟

في أحدث تطور لوجستي ومتغير ميداني مهم على الأرض في مواجهة «الحوثيين» وحلفائهم، تم إعلان تشكيل مجلس المقاومة في عدن، نظراً إلى رغبة المقاومة في تنسيق العمل بين جبهاتها المتعددة ورغبتها كذلك في التنسيق مع قوات التحالف العربي في جميع العمليات العسكرية على الأرض. وبحسب محللين، فإن هذا الإعلان سيعمل على تنسيق عمل المقاومة، لتكون لها فاعليتها، ولتحقيق أهداف نوعية في المعارك المقبلة، وخاصة أن جهود المقاومة الشعبية كانت مشتتة سابقاً، وهو أمر سيمكّن المقاومين من الانتقال من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم وتطهير المناطق من «الحوثيين» وطردهم إلى معانهم السابقة.

على الصعيد العسكري، فإن النواة الأولى لقوات جيش نظامي في مواجهة «الحوثيين» وحلفائهم، بحسب تقارير رسمية، تتمثل اليوم في جاهزية نحو 10 ألوية من الجيش اليمني تعود إلى المظلة الشرعية، بعد انشقاق بعضها عن القوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح، ومن وجهة نظر عسكريين، أنه في حال تم التنسيق ضمن غرف عمليات مشتركة بين المقاومة الشعبية والقبلية والقيادة العسكرية للمقاومة من جانب وعمليات التحالف العربي من جانب آخر، فإن من شأن هذا التعاون والتنسيق أن يقلب موازين القوى، رأساً على عقب، لمصلحة قوى الشرعية التي يمثلها الرئيس عبد ربه منصور هادي.

وعلى الجانب الآخر يبدو، بحسب تقارير مراقبين، أن المبادرة التي أعلنها الرئيس السابق صالح بضرورة تنفيذ قرار «مجلس الأمن» وانسحاب «الحوثيين» وتسليمهم السلاح، تعكس حالة الضعف العسكري والسياسي التي تنتاب صالح و«الحوثيين»، وما يدل على هذا الضعف، ما تشهده العاصمة صنعاء، منذ مساء السبت الماضي، من تحركات كثيفة لميليشيات الحوثي، بعد التوتر الذي حصل بينها على خلفية مبادرة صالح، حيث أكد سكان محليون وشهود عيان في صنعاء، أن «الحوثيين» قاموا بنصب نقاط

ثلاثة أوهام بشأن العقوبات ضد إيران

أوضح آهارون آرنولد، الباحث في مشروع إدارة الذرة في «كلية جون كينيدي» للدراسات الحكومية في «جامعة هارفارد» في مقاله في موقع «نشرة علماء الذرة» التي تصدر في شيكاغو، أن المشككين في الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين إيران ومجموعة (1+5) يصرون على أنه لن يمنع إيران من مواصلة مسيرتها نحو بناء القنبلة. وبدلاً من ذلك، فإن أعضاء الكونجرس يضغطون بشدة كي يكون لهم الدور الأكبر في الموافقة على الاتفاق النهائي.



الجزيرة نت

حالياً، وقد أعرب الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، بالفعل عن شكوكه ببقاء نظام العقوبات كاملاً وسليماً حال فشل المفاوضات الحالية، إذ إن تكثيف العقوبات يتطلب مطالبة كبار المستوردين للنفط الإيراني (الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، واليابان، وتركيا) بخفض مستورداتهم من النفط الإيراني، حيث كان هؤلاء يتصورون أن العقوبات الأمريكية هي وسيلة من أجل التوصل إلى حل بدلاً من أن تكون حلاً بذاتها. وإن كانت الصادرات النفطية الإيرانية تراجعت بسبب العقوبات إلى 1.1 مليون برميل يومياً حالياً مقارنة بـ 2.5 مليون برميل يومياً في عام 2011، ما سبب لها خسائر مالية بقيمة 40 مليار دولار سنوياً، لكن من دون دعم من مستوردي النفط الإيراني للعقوبات، فإن تلك الخسائر ستكون أقل بكثير مما هي عليه الآن.

وبشأن التساؤل حول مواصلة الشركاء الدوليين دعمهم العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة ضد إيران في حال قرر زعماء الكونجرس زيادتها في المستقبل، قال الكاتب: إن الإجابة عن هذا التساؤل غير واضحة، فهناك الصين التي سعت لتنويع مستورداتها من النفط لتفادي الانقطاع، عبر التعاون مع روسيا لسد حاجاتها المتزايدة من الطاقة، وهناك الهند التي من المتوقع أن تزيد من وارداتها النفطية من إيران.

لفت الكاتب النظر إلى أن المقترح الذي تقدم به السيناتور بوب كوركر، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ مؤخراً لقي دعماً من الحزبين على تشريع من شأنه كبح جماح قدرة أوباما على تخفيف العقوبات عن طريق اشتراط أن يعرض الرئيس أي اتفاق نهائي على الكونجرس للموافقة عليه. وفي حال رفض الكونجرس الموافقة على الاتفاق النهائي، فإن البديل هو العودة إلى فرض عقوبات أكثر صرامة، على أمل جلب إيران إلى طاولة المفاوضات. ويرى الكاتب أن وجهة النظر المتمسكة بالتوصل إلى «اتفاق أفضل» من خلال تشديد العقوبات، لا تأخذ في اعتبارها حقيقة نظام العقوبات الحالي ومدى فاعليته، كما أنها تقوم على فرضيات خاطئة وأوهام محضة. ولخص الكاتب ذلك في ثلاثة أوهام رئيسية:

الوهم الأول: القول بأن الشركاء الدوليين سيواصلون دعم العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة. مبررين ذلك بأن العقوبات على قطاعات الطاقة والشحن والتأمين في إيران، إضافة إلى العزلة المالية الكاملة تقريباً، أدت إلى خسائر إيرانية كبيرة. لكن في حقيقة الأمر، فإن كان من السهل أن نتصور أن هذه العقوبات القاسية ستجلب إيران إلى طاولة المفاوضات، وبالتالي ينبغي للولايات المتحدة الاستمرار في تطبيق العقوبات من أجل التوصل إلى اتفاق أشمل، وهو ما يذهب إليه عدد من كبار الباحثين، وهم يعتقدون أن الاستراتيجية التي تنطوي على التهديد بزيادة العقوبات من شأنها أن تتمخض عن صفقة أفضل بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لكن في حقيقة الأمر فمن غير الواضح إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على تحالف دولي يدعم فرض عقوبات على إيران.

ورجح الكاتب أن يؤدي تكثيف جديد للعقوبات؛ بهدف التوصل إلى اتفاق أفضل مع إيران، إلى إضعاف الدعم الدولي المتراجع أصلاً للعقوبات المفروضة بالفعل



العربية نت

بين طهران ودول العالم وتجميد أصول البنوك الإيرانية في الأسواق الدولية؛ وقد قوض ذلك الاقتصاد والتجارة الإيرانية. لكن يعود الكاتب للتأكيد أن فاعلية القيود المالية التي تفرضها أي دولة، على أي مؤسسة مالية في الخارج تتوقف في جزء منها على بنية النظام المالي العالمي، ومن ثم فإن فرض عقوبات أمريكية أشد صرامة من أجل التوصل إلى اتفاق أفضل يعتمد على فرضية أن تكون تلك البنية متماسكة وصلبة، مع الأخذ في الاعتبار أن التغيرات الرئيسية في العمليات المصرفية الدولية من شأنها أن تقوض من إمكانية الحفاظ على نظام عقوبات قوي.

إن كانت العقوبات السابقة حققت أهدافها في كثير من الأحيان، فإنها أدت في الوقت ذاته إلى أن الدول أدركت مخاطر الاعتماد على نقطة واحدة للوصول إلى العمليات المصرفية الدولية، وشجعت الكثير منها على اتخاذ عدد من الخطوات لتخفيف من حدة تلك المخاطر. وفي هذا الصدد فمن المنتظر أن تنشئ الصين بديلاً لشركة «سويفت» بنهاية عام 2015، تحت مسمى «نظام الدفع باليوان عبر الحدود»، وسيكون بديلاً قانونياً لشركة «سويفت» البلجيكية. ومن جانبها أنشأت روسيا نظاماً للمدفوعات المحلية بدلاً من شركة «سويفت»، كجزء من تحركها لتجنب الهيمنة الغربية على النظام المالي الدولي، وكذلك تقويض محاولات استبعادها من شركة «سويفت» جراء العقوبات الغربية التي فرضت عليها عقب تفجر الأزمة الأوكرانية. وختم الكاتب بالقول: إنه من دون السياسة العملية القائمة على الأدلة والبراهين الواقعية، فإن الولايات المتحدة ستجد نفسها غير مهيأة للتعامل مع سلسلة واسعة من العواقب الناجمة عن زيادة العقوبات ضد إيران في المستقبل.

الوهم الثاني: رفع العقوبات الحالية سيوفر لإيران زخماً اقتصادياً يكفي لتقويض فاعلية العقوبات المستقبلية. يقول الكاتب: إن هناك جدلاً كبيراً بشأن الفائدة من استرجاع العقوبات، وفي الوقت الذي يدعو فيه الاتفاق الإطاري إلى استعادة العقوبات حال عدم التزام إيران بالاتفاق، فإن المعارضين يدعون بأن رفع العقوبات سيوفر لإيران زخماً اقتصادياً كافياً لشل فاعلية مثل تلك العقوبات. ويعتقد بعض الاقتصاديين أن إيران يمكن أن تحقق نمواً بنسبة 7% أو 8% في ناتجها المحلي الإجمالي في السنوات التي تلي التوصل إلى اتفاق نهائي وانضمامها من جديد إلى الاقتصاد العالمي.

ولكن منذ عام 2010، فقد كان أداء إيران باستمرار دون المستوى مقارنة بقرنائها الاقتصاديين، ويرجع ذلك أساساً إلى الانخفاض الكبير في إنتاجها النفطي، والعائدات النفطية، وناتجها المحلي الإجمالي. وبرغم النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال العام الماضي، فإن إيران لن تتمكن من التعافي الاقتصادي الكامل، على الأقل في المدى القصير، من دون نوع من تخفيف العقوبات. وهناك الكثير من التحليلات التي تذهب إلى أنه في ضوء أسعار النفط المنخفضة، فمن غير الواضح عودة الصادرات النفطية الإيرانية إلى مستوياتها السابقة عام 2011 في الأجل المنظور، حتى في حال تم رفع العقوبات نهائياً. ويرى الكاتب أن منتقدي الجدوى من استعادة العقوبات فشلوا في إدراك عدد من التحديات التي تتطلب من إيران التغلب عليها حال بدأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة برفع العقوبات عنها، مثل الحفاظ على اقتصاد محلي قوي، وعملية إعادة الانضمام إلى النظام المالي العالمي.

الوهم الثالث: أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها مواصلة سيطرتها على النظام المالي العالمي وفرض عقوبات قاسية على الشركات غير الأمريكية؛ لتجميد التعاملات المالية الإيرانية في الخارج. ويشير الكاتب إلى أن الولايات المتحدة كانت قد فرضت عقوبات على «بنك كوندون» الصيني التابع للشركة الصينية الوطنية للبترول عام 2012، نظراً لتعامله مع البنوك الإيرانية. كما أنها مارست ضغوطاً كبيرة في عام 2012 على نظام «سويفت» (شركة الاتصالات المالية بين البنوك في العالم)؛ لمنع استفادة البنوك الإيرانية من خدمات التحويلات المالية التي تجري

توجّه الصين نحو تعزيز علاقاتها الدفاعية مع باكستان.. لماذا يمثل قلقاً للهند؟

أشارت كل من أنجيلا مينج، وميني تشان، مراسلتنا صحيفة «ساوث تشاينا مورنينج بوست» في مقال مشترك بالصحيفة، إلى أن تعهدات الصين وباكستان بتعميق العلاقات الدفاعية والأمنية بينهما سيعزز طموحات بكين لزيادة صادراتها من الأسلحة الدفاعية، لكنه قد يسبب قلقاً لبعض الدول في المنطقة، وخاصة بالنسبة إلى الهند.



ولفتت الكاتبتان النظر إلى أن الرئيس الصيني، شي جين بينج، قام بزيارته الرسمية الأولى لباكستان الأسبوع الماضي، حيث التقى رئيس الوزراء الباكستاني، نواز شريف، واتفقا على تعزيز الشراكة الثنائية بين البلدين على جميع المستويات. كما قررت الدولتان تكثيف الحوار بين قواتهما المسلحة أيضاً، والتعاون في مجال تكنولوجيا الدفاع. ونقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول حكومي باكستاني قوله، «إنه قبل ثلاثة أسابيع على زيارة بينج، وافق شريف على صفقة بقيمة 5 مليارات دولار لشراء ثماني غواصات من الصين»، وأضاف المسؤول أن الصفقة لم يتم الانتهاء منها بعد. وحسب خبراء، فإن هذه الصفقة تعتبر من أكبر صفقات البيع للغواصات الصينية.

التسعينيات من القرن الماضي، وسبق أن باعت الصين منها إلى دول خارجية، لكن الصفقة مع باكستان تعتبر الأكبر. وقال لي (إن الغواصة «فئة-039» بنظام دفع هوائي مستقل يسمح للغواصة بالبقاء والعمل تحت الماء لأطول فترة، كما يصعب كشف الغواصة من جانب القوات المعادية، ومن ثم فإن البحرية الباكستانية ستكتسب ميزة تنافسية في القدرات القتالية تحت الماء).

وترى الكاتبتان أن الصين تسعى إلى علاقات أعمق مع باكستان وسط مخاوف بشأن قدرة إسلام آباد في الحفاظ على الأمن داخل حدودها. كما تطمح بكين إلى إنشاء شبكة من الطرق والسكك الحديدية ومشاريع الطاقة تربط ميناء جوادر الباكستاني مع منطقة شينجيانج في البر الرئيسي. وأعربت بكين عن قلقها إزاء الإرهابيين القادمين من باكستان وأفغانستان ودخولهم مقاطعة تشيانانج وتعهدت بالتوسط في مباحثات بين الفصائل السياسية في أفغانستان، ومن جانبها تسعى باكستان إلى تأمين مصدر يمكن الاعتماد عليه للتزود بالأسلحة المتقدمة وسط توترات بينها وبين الهند.

وقال دي إس راجان، المدير السابق لـ «مركز تشيناي للدراسات الصينية»: إن صفقة ثماني غواصات «فئة-039» من شأنها أن تدفع بالهند إلى الرد وزيادة سباق التسلح في المنطقة، وربما تقوم باكستان باستخدام الرؤوس النووية في تلك الغواصات ومن ثم تقوم الهند بالإجراء نفسه.

وقال ماثيو دوتشاتيل، رئيس مشروع الأمن الصيني والعالمي في «معهد أبحاث السلام الدولي» في ستوكهولم، الذي يُعنى بإحصاء النفقات والمبيعات العسكرية العالمية: «إن من شأن تلك الصفقة أن تشجع بكين على توسيع صادراتها من الأسلحة». وأضاف دوتشاتيل «مع التقدم الذي تحرزه الصين في صناعة الدفاع، والدعم الحكومي القوي لعمليات البحث والتطوير، أصبحت الصين لاعباً رئيسياً في نظام الأسلحة، كما أن نجاح الصفقات مع باكستان جعل من السهل على الصين تأمين الأسواق في البلدان التي ترتبط بعلاقات دفاعية معها، بفضل الاختبارات الفعلية التي تخضع لها منظومات الأسلحة». وذكر المعهد في تقرير له أن الصين كانت في المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة للأسلحة في عامي 2012 و2013، ثم أصبحت في المرتبة الخامسة بعد بريطانيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة، لكنها ظلت المورد الرئيسي من الأسلحة إلى باكستان، حيث اشترت باكستان نصف أسلحتها في الفترة من عام 2010 حتى 2014 من الصين.

وقال لي جيه، الباحث في الأكاديمية العسكرية البحرية الصينية: إن الصفقة تتعلق بالغواصة الصينية «فئة-039» التي تعمل بالديزل والكهرباء، التي أدخلت الخدمة خلال



«إنبكس» اليابانية تحصل على حصة في امتياز نفطي إماراتي

المملكة العربية السعودية تركز على وضع الطلب العالمي، وإن المملكة حريصة على المحافظة على حصتها السوقية.

INPEX
INPEX CORPORATION

قال وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني، يويتشي ميازاوا، للصحفيين، أمس الاثنين: إن شركة «إنبكس كورب»

وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز للصحفيين في السعودية «إن سوق النفط ممتازة»، وذلك عندما سُئل عن رأيه في وضع سوق النفط العالمية. وأضاف أن السعودية تتجارب مع الطلب وتوفر النفط ما توافر الطلب، مضيفاً أن المملكة مهتمة بحصتها في السوق وبالمحافظة على عملائها وباستقرار السوق.

اليابانية وقعت عقداً مدته 40 عاماً للحصول على حصة نسبتها 5% في امتياز نفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكانت هيئة الإذاعة اليابانية «إن.إتش.كيه»، قالت في وقت سابق: من المتوقع أن تبلغ قيمة الصفقة نحو 1.1 مليار دولار. وفي شأن نفطي آخر، قال نائب وزير البترول السعودي، أمس الاثنين: إن سياسة الإنتاج المرتفع للنفط الخام التي تنتهجها

الهند تقلص واردات الغاز القطري المسال

نقلت وكالة «رويترز» عن مصدر في الحكومة الهندية، أن الهند تُجري محادثات مع قطر لخفض واردات الغاز المسال 10% على الأقل، بموجب اتفاق طويل الأمد بعد تراجع طلب المشترين المحليين. وستستخدم نيودلهي للمرة الأولى خياراً لخفض الواردات 10% في إطار العقد البالغة مدته 25 عاماً، المبرم مع «رأس غاز» القطرية لاستيراد ما يصل إلى 7.5 مليون طن سنوياً من الوقود. وأبلغ المصدر «نريد شراء أقل كمية ممكنة بموجب العقد» مضيفاً أن الهند تنوي استخدام الخيار الذي يسمح لها بتقليص الكميات 10% في عام 2015. وقال المصدر «لكننا نتفاوض على تخفيضات أكثر من 10%. كل محطات الغاز المسال تعمل بأقل من طاقتها لأن العملاء لا يشترون الكميات». وتسلمت «بترون» للغاز المسال، أكبر مستورد هندي، شحنتها الأولى من «رأس غاز» بموجب العقد الحالي في عام 2004 وبسعر مربوط بسعر النفط، حيث كانت الأسعار الفورية الآسيوية ارتفعت إلى 20 دولاراً للمليون وحدة حرارية العام الماضي بفعل تنامي الطلب بعد كارثة مفاعل فوكوشيما النووي.



ويكيبيديا

الصين تنوي خفض عدد الشركات الحكومية الكبيرة



رويترز

قالت وسائل إعلام صينية رسمية، أمس الاثنين: من المرجح أن تخفّض الصين عدد المجموعات المملوكة للحكومة المركزية إلى 40 شركة، عن طريق اندماجات ضخمة، مع مُضيّ بكين قُدماً في خطة شاملة لإصلاح القطاع العام ذي الأداء الضعيف. وقال

صحيفة «إيكونوميك إنفورميشن ديلي» إن الدمج سيبدأ في القطاعات التجارية، ولاسيما الصناعات المتنافسة. وقالت الصحيفة الرسمية (ستتركز الموارد بشكل متزايد في الشركات الضخمة لتفادي المنافسة الضارية، على غرار ما قامت به «سي.إس.آر كورب» و«تشاينا سي.إن.آر كورب» عندما كانتا تتنافسان على المشاريع في الخارج). وخطة إعادة الهيكلة مهمة في إطار مساعي الرئيس شي جين بينج لرفع أداء القطاع العام الصيني في وقت تكافح فيه بكين لإيجاد مزيج السياسة الملائم لدعم ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد أن نما في الربع الأول من السنة بأبطأ وتيرة في ست سنوات. وفي الوقت الحالي تملك الحكومة المركزية 112 مجموعة تنضوي تحتها 277 شركة عامة مدرجة في البورصة، بقيمة سوقية تتجاوز الـ 1.61 تريليون دولار.

المجال الحيوي للخليج العربي.. دراسة جيواستراتيجية



تأليف: سينار كوكب الجميل
تاريخ النشر: 2003

وفيما تشير الدراسة إلى تجانس المنطقة الخليجية اجتماعياً وإثنوغرافياً، فإنها تخلخلت سياسياً وعسكرياً حتى بدايات القرن السادس عشر، في ظل وقوع أبرز مناطقها الساحلية تحت السيطرة الاستعمارية الأوروبية، وعليه فإن بداية القرن السادس عشر تشكل منطلق التاريخ الحديث للمنطقة كاملة. وتبين الدراسة تأثير القوى الاستعمارية في الخليج، ولاسيما البرتغالية في القرن السادس عشر، والبريطانية في القرن التاسع عشر، لافتة النظر إلى الإسهام الكبير للتأثير البريطاني في البناء التاريخي للكيانات السياسية في منطقة الخليج العربي.

وعن أبرز التشكيلات والبنى التاريخية الخليجية المعاصرة، فتقول الدراسة إنها ولدت شرعيتها التاريخية في القرن الثامن عشر، حيث أسس السادة البوسعيديون مملكتهم العمانية في الجنوب، كما شهد القرن الثامن عشر أولى التجارب الاتحادية السياسية العربية الناجحة المتمثلة في اتحاد القواسم واتحاد بني ياس، والتي نجحت في الحفاظ

تحاول هذه الدراسة استكشاف مستقبل منطقة الخليج العربي استناداً إلى معطيات تاريخية وجغرافية واستراتيجية عدة، من واقع دراسة الطبيعة الجيوستراتيجية المهمة للمنطقة، كونها إحدى أبرز زوايا مربع أزمت الشرق الأوسط، باعتبار امتلاكها لثروة النفط الاستراتيجية، وتتضمن الدراسة ثلاثة مباحث أساسية، في المبحث الأول: جيوتاريخية الخليج العربي الإقليمية، حيث تم تناول المجال الإقليمي في الجغرافية التاريخية لمنطقة الخليج العربي وعناصره الأساسية. وفي المبحث الثاني: تحليل طبيعة الكتل الجيوتاريخية الإقليمية، وتم تحليل طبيعة الكتل الجيوتاريخية الإقليمية المقسمة إلى أربعة أقسام هي: الخليجية المركزية المتصفة بالتضامنية، والسعودية المجاورة المتصفة بالتحالفية ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعراقية الرأسية المتصفة بالخصوصية البرية-النهرية، والإيرانية المحيطة المشاركة بسواحلها البحرية. وفي المبحث الثالث: المجال الحيوي للخليج العربي: العناصر الجيوستراتيجية، وقد ناقشت الدراسة المجال الحيوي لمنطقة الخليج العربي بدءاً من اكتشاف النفط حتى نهايات القرن العشرين.

في المبحث الأول تناقش الدراسة الفواصل بين النطاقين العربي والإيراني، التي كان لها فعلها المؤثر في الموارث التاريخية المتراكمة في أوضاع المنطقة، إذ كان للترسبات التاريخية لكل من الصراعات السياسية والتاريخية والعلاقات الثقافية والحضارية في المنطقة، أثرها البالغ في تركيب الأحداث السياسية والأوضاع الاجتماعية التي أفرزتها في القرن العشرين، وتقسّم الدراسة المجال الإقليمي في المنطقة إلى نطاقين جغرافيين أساسيين هما: النطاق الإقليمي العربي، والنطاق الإقليمي الإيراني، ويفصل بين هذين النطاقين فواصل إقليمية وسكانية، أما الفواصل الإقليمية بين بلاد العرب وإيران فإنها تتنوع جغرافياً بطبيعتها الجبلية والتموجة والسهلية والمائية والصحراوية من الشمال العراقي حتى الجنوب العماني، بينما تتنوع الفواصل السكانية والأنثروبولوجية والقومية بين بلاد العرب وإيران بحكم التباين الإثنوغرافي منذ القدم، ومن أبرز السكان القدماء الذي استوطنوا الأقاليم الغربية لإيران، وشكلوا فواصل سكانية بين العالمين العربي والإيراني، الآذريون والتركمانيون والأرمن والأكراد والعربستانيون والسيستانيون.

أما عن الكتلة الجيوتاريخية العراقية النهرية الرأسية، التي تعد عمقاً استراتيجياً يربط منطقة الخليج بأوروبا عبر كل من تركيا باتجاه البحر الأسود، وبلاد الشام باتجاه البحر المتوسط، فإن الدراسة تعتبر المطالبة العراقية بالكويت، ما هي إلا مطالبات رسمية سلطوية زعاماتية وسياسية أيديولوجية فقط، فلم تكن هذه المطالبات شعبية جماهيرية أو اجتماعية وطنية، إذ ثمة تلاق اجتماعي حضري وانصهار قبلي وتلاحم سكاني بين الخليجيين والعراقيين والنجديين. في المبحث الأخير من الدراسة، تعرّف الدراسة مصطلح المجال الحيوي بأنه: «النطاق الاستراتيجي أو الحيز الجغرافي الخصب الجاذب للقوى الدولية دوماً وليس في التحرك والتفاعل فحسب، بل في ترسيخ جملة من الأساليب والنظم والمنظومات والمرتكزات»، وتتوقع الدراسة أن تكون منطقة الخليج العربي أبرز منطقة استراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ليس بسبب استحواذها على مصادر الطاقة الأساسية «النفط» فقط، بل بسبب مكانتها الجغرافية الاقتصادية المركزية للعالم والمحيطية للمنطقة بشكل كامل أيضاً، وتحدث الدراسة عن كون منطقة الخليج العربي تعد مجالاً جغرافياً- إقليمياً في حيزه المكاني وعناصره الجيوسياسية، وهي جزء حيوي من إقليم واسع وكبير هو الشرق الأوسط، إلا أن هذا لا يعني اعتماد الشرق الأوسط كله على المنطقة المملوءة بالثروات فتصبح عالية اقتصادية على المنطقة، كما تشير الدراسة إلى طبيعة هذا الوضع، فإن الخليجيين في بيئاتهم الاجتماعية ومنظوماتهم السياسية عانوا ثقل التنافس الدولي الاستعماري. واختتمت الدراسة بالمطالبة بتكريس رؤى جديدة للإقليم الخليجي، سواء من قبل زعمائه المعاصرين أو القادمين ومن قبل نخبته العليا حالياً ومستقبلاً، تكون هذه الرؤى بمنزلة الفهم الحقيقي لما يمكن أن تكون عليه صورة مستقبل الإقليم بعد، فهناك حاجة ماسة إلى ترتيب العلاقات الأمنية والإقليمية للمنطقة في المستقبل، كما تضيف الدراسة أن ترتيب البيت الخليجي في مركزته ومحيطه وتوفير أمنه الإقليمي، يتطلبان قبل كل شيء تنمية التفكير السياسي بمستقبل المنطقة وتجاوز تناقضات علاقات مركز المنطقة بمحيطها وعلاقات الداخل بالخارج، مهما كانت درجة طبيعة الاختلاف التي تقف حجر عثرة إزاء التقدم لتشكيل كتلة استراتيجية واقتصادية خليجية مؤثرة في الميزان الدولي.

على أمن المنطقة من النفوذ الفرنسي والبريطاني في المنطقة، كما كان لهم أثرهم في صناعة جغرافيتهم السياسية الحديثة خاصة في الحفاظ على بلادهم من التوسع الإيراني زمن الشاه.

في المبحث الثاني تصنف الدراسة القوى الإقليمية الخليجية إلى أربعة تصانيف، الكتلة الجيوتاريخية التضامنية المركزية، حيث عانت منطقة الخليج العربي المركزية منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين، هيمنة القوى والمصالح الأجنبية، أوروبية «برتغالية وهولندية وفرنسية وبريطانية» حتى منتصف القرن العشرين، وأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين، وهذا الوضع يؤكد، بحسب الدراسة، أهمية المنطقة الاستراتيجية حتى قبل اكتشاف النفط بقرون. وتستعرض الدراسة أبرز سمات المركزية الخليجية-العربية، وهي الهوية الاجتماعية والثقافية، والشرعية السياسية والتاريخية، التي ظهرت بمظاهر عدة كان من أبرزها السياسة الاتحادية، مثل اتحاد القواسم وتحالف بين ياس، التي توجت بتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، التجربة الاتحادية العربية الخليجية الناجحة والمميزة تاريخياً.

أما عن الكتلة الجيوتاريخية السعودية المجاورة التي تلتصق بالكتلة المركزية الخليجية برأ على امتداد واسع من الأراضي المفتوحة، فهي، بحسب الدراسة، الكتلة الوحيدة الفاعلة من خلال عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتأثيرها البالغ في استراتيجية الأحداث الخليجية، ليس باعتبارها دولة خليجية فحسب، بل باعتبارها قوة إقليمية في المحيط الإقليمي الخليجي، الذي يتألف من ثلاث قوى إقليمية هي: إيران والعراق والسعودية، وفيما يخص الكتلة الجيوتاريخية الإيرانية المحيطية الإقليمية، تشترك إيران بحدود من الطرف الشرقي مع العالم العربي يقدر طولها بـ 3160 كيلومتراً، وتمتد على خطوط التماس البرية والنهرية والبحرية مع العراق ودول الخليج العربي كاملة، وهي أطول مسافة حدودية تجمع بين العالم العربي ودولة واحدة من دول جواره الجغرافي، فضلاً عن كونها أطول حدود إيرانية مع أي قومية أخرى، وتوضح الدراسة أن إيران المعاصرة هي حصيلة مزج تاريخي بين وازعين قومي إثني، وديني مذهبي، أسهما في إنشاء أكبر دولة قومية متنوعة ودينية مذهبية في آن واحد، ليس في الإقليم وحده، بل في العالم الإسلامي الحديث كله.